حركة تداولات مميزة خلال الأسبوع الماضي

«بيان»: ارتفاع المؤشرات الثلاثة لسوق الكويت رغم الأداء المتذبذب

السوق شهد عملية جني أرباح سريعة تمكنت من تخفيض جني الأرباح

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا ارتفاعا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من الأداء المتذبذب الذي ميز حركة التداول في السوق خلال معظم الجلسات اليومية، حيث جاء ذلك نتيجة عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والصغيرة أيضا، مما مكن المؤشر السعري بشكل خاص من تحقيق مكاسب جيدة، ليخترق مستوى 7.900 نقطة صعودا، مسجلا أعلى مستوى إقفال له منذ شهر أغسطس عام 2009.

هذا وقد انتهت خلال الأسبوع الماضي الفترة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة لكي تعلن عن بياناتها المالية عن فترة الربع الأول من العام المالي الجاري، حيث تمكنت الكثير من الشركات من تحقيق بيانات إيجابية سواء من خلال تسجيل أرباحا عن الفترة، أو تقليل مستوى الخسارة، وهو ما ألقى بتأثيرات إيجابية على أداء السوق في الأسابيع الماضية، وساهم في تحسين مستويات التداول. وقد تم وقف التداول على أسهم 17 شركة لم تتمكن من الإفصاح عن بياناتها المالية، مما أشاع حالة نسبية من التشاؤم بين الأوساط الاستثمارية في السوق. والجدير بالذكر أن النتائج المالية للبنوك المحلية المدرجة في السوق مجتمعة، قد تراجعت بشكل محدود، حيث بلغت 153.9 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية في مارس 2013، مقابل 154.1 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يوضح مدى تأثر المصارف المحلية بوضع الاقتصاد الوطني الذي يعاني من بعض المشكلات التي تعترض طريق مؤسسات القطاع الخاص، لعل أبرزها هو ضعف البيئة التشغيلية، بالإضافة إلى نقص الفرص الاستثمارية، فضلا عن تراجع قيم الأصول، وغيرها من العوامل السلبية التي تستلزم قرارات جريئة ومشجعة من الحكومة تساهم في إعادة تشغيل عجلة التنمية المتوقفة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وعلى صعيد الشأن الاقتصادي، توقع «معهد التمويل الدولي» في تقريره الصادر خلال الأسبوع الماضي، والذي حمل عنوان «دول مجلس التعاون الخليجي: استمرار النمو القوي، والحفاظ على الاستقرار»، أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل عام في الكويت في 2013، وذلك على إثر ركود إنتاج النفط الخام، مشيرا إلى أن النمو غير النفطي سيزيد إلى 3.5 في المئة بفضل بعض مؤشرات تعافي القطاع الخاص والاستثمارات العامة. وأضاف التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بلغ 4.8 في المئة في 2012 بفضل زيادة إنتاج النفط بمعدل 9.4 في المئة، أما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي فكان أكثر تواضعا وبلغ 2 في المئة. ولفت التقرير في هذا الجانب أن الاستهلاك كان الدافع الرئيسي للنمو غير النفطي، لاسيما بعد فشل الحكومة في تجسيد مصروفات رأس المال الموضوعة في الميزانية على أرض الواقع، مما تسبب في تراجع عجلة الاستثمار. وعزا التقرير سبب نمو القطاع غير النفطي الضعيف نسبيا في الكويت إلى التوتر السياسي الداخلي، وقال إن ارتفاع مستويات النمو تتطلب إجماعا سياسيا مستداما على الإصلاحات الملحة، وتحولا في إنفاق الحكومة لتعزيز زيادة القدرة الإنتاجية غير النفطية في القطاع الخاص، والذي شهدت استثماراته في السنوات الثلاث الماضية تخلفا بسبب تأجيل تطبيق خطة التنمية التي تم إطلاقها عام 2010. على صعيد آخر، أشار التقرير إلى أن فوائض الميزانية من إيرادات النفط ستستمر في الكويت والإمارات خلال عامي 2017 و2020، حتى وإن انخفضت أسعار النفط إلى 85 دولارا للبرميل بدءا من 2014 وحتى 2020، كما أضاف التقرير أن الكويت والإمارات وقطر، ستكون أقل تأثرا من غيرها جراء انخفاض أسعار النفط، نظراً إلى نقطة التعادل المالية المنخفضة نسبياً في أسعار النفط، وصغر حجم تركيبتها السكانية، وقلة ضغوط المطالب الاجتماعية، بحيث توفر المزيد من المرونة لتقليص الإنفاق إن استدعى الأمر ذلك.

هذا ورغم النظرة الإيجابية التي تحدث بها التقرير عن مستقبل ميزانية الدولة وتوقعاته باستمرار تحقيق فوائض مالية في السنوات القادمة، إلا أن ذلك لن يقلل من ضرورة دعم إنتاجية القطاع غير النفطي في الفترة القادمة، إذ أن تنويع مصادر الدخل يعد من الأساليب التي اعتمدتها الدول المتقدمة منذ زمن بعيد، واتجهت إليها بعض الدول المجاورة في السنوات السابقة، إلا أننا لازلنا نعيش في الماضي، ولازلنا نمول احتياجاتنا من العوائد النفطية التي يعتبر استمرارها غير مضمون، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، والاتجاه إلى خلق مصادر طاقة بديلة. إن تنويع مصادر الدخل من أهم السبل التي ستساهم في نهوض الاقتصاد الوطني، فبغير ذلك لن نتمكن من الوصول للهدف السامي المنشود وهو تحويل الكويت لمركز مالي تجاري.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تحقيق الارتفاع لمؤشراته الثلاثة، ولاسيما المؤشر السعري الذي اقترب من مستوى 8.000 نقطة النفسي، وسط أداء اتسم بالتذبذب الملحوظ نتيجة اختلاف توجهات المتداولون، حيث شهد السوق عمليات جني أرباح سريعة تمكنت من تخفيف مكاسبه تارة، وسحبه إلى المنطقة الحمراء في إحدى الجلسات تارة أخرى، إلا أن النشاط الشرائي كان الأكثر حضورا خلال معظم الأحيان، مما مكن مؤشرات السوق الثلاثة من تسجيل المكاسب بنهاية الأسبوع.

وقد شهد السوق خلال تعاملات الأسبوع السابق عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان تمكنا من تحقيق مكاسب محدودة على المستوى الأسبوعي. هذا ومن الجدير ذكره، أن السوق قد شهد في إحدى الجلسات اليومية حركة تصحيحية قوية، أدت إلى تراجعه بصورة كبيرة لم يشهدها منذ فترة، حيث تراجع المؤشر السعري بنحو 50 نقطة تقريبا، بسبب عمليات البيع التي تم تنفيذها على العديد من الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي سجلت ارتفاعات سعرية واضحة في الفترة الأخيرة، إلا أن السوق تمكن من تحقيق ارتفاع واضح في الجلسة الأخيرة من الأسبوع نتيجة عودة العمليات الشرائية والمضاربات الإيجابية التي شملت الكثير من الأسهم، مما مكن المؤشر السعري من تعويض خسارته التي مني بها في الجلسة السابقة، مقتربا من مستوى 8.000 نقطة، والذي من المتوقع أن يبلغه في الأسابيع المقبلة.

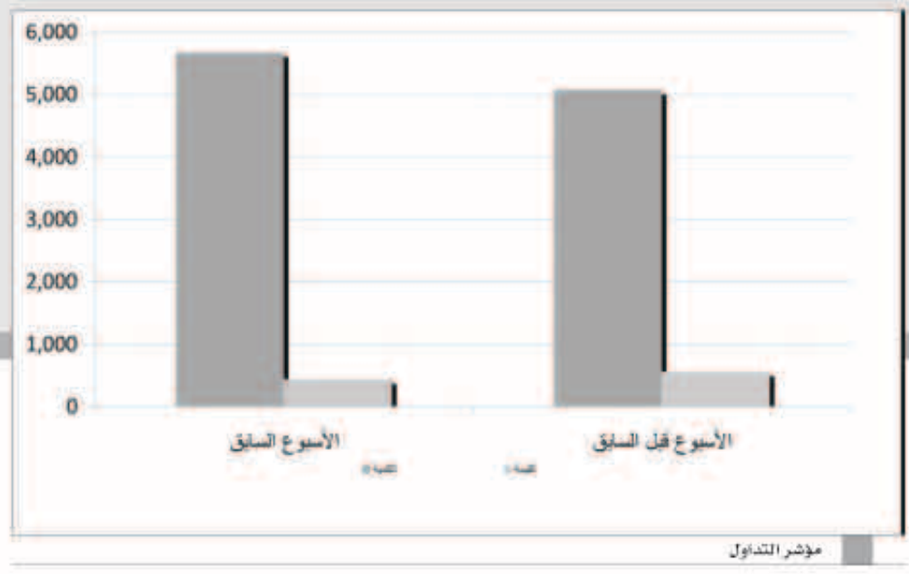

مؤشر التداول

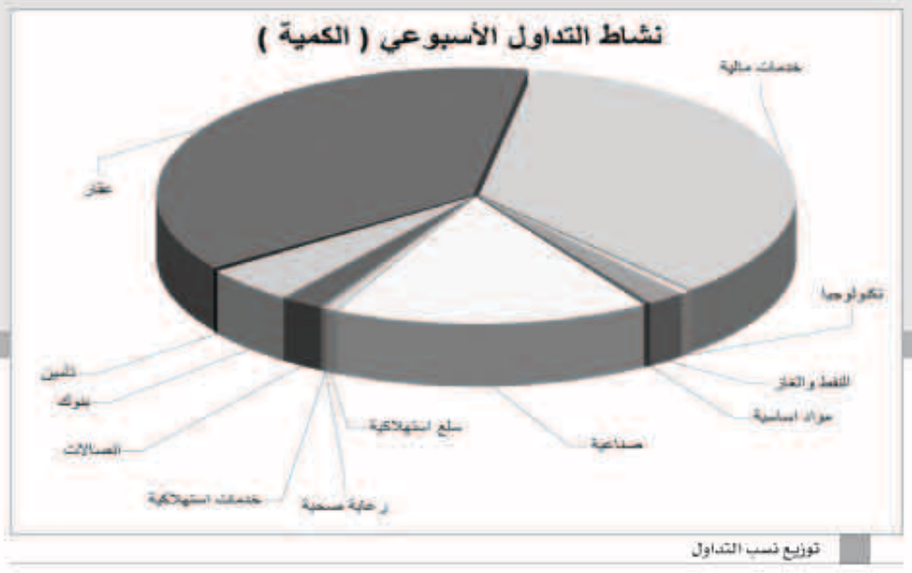

توزيع نسب التداول

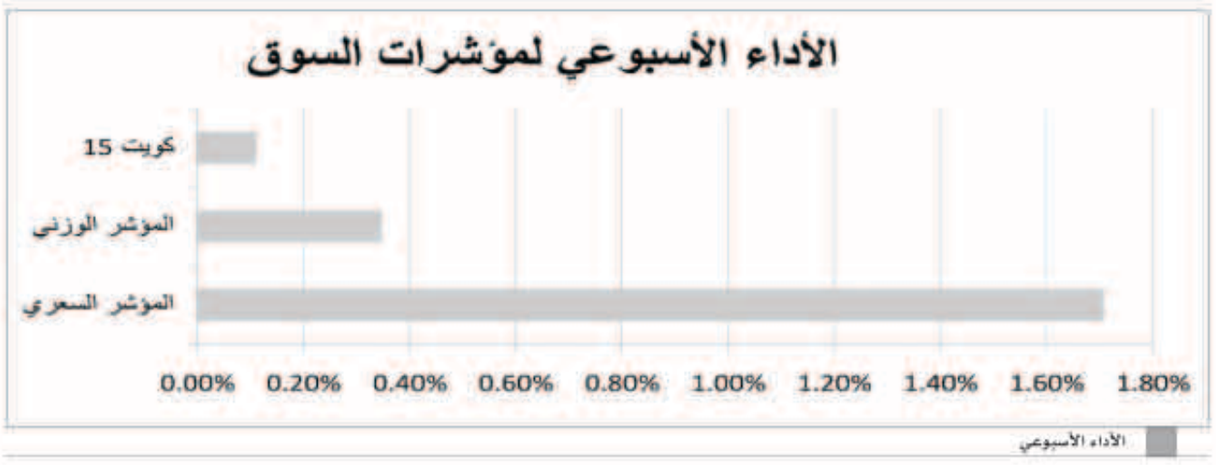

الأداء الأسبوعي

جميع القطاعات سجلت نمواً بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع التأمين

المؤشر السعري سجل نمواً عن مستوى 33.16 في المئة مقارنة بالعام الماضي

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 33.16 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.05 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.68 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.902.18 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 1.71 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.35 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 463.80 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.086.63 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 0.11 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 21.53 في المئة ليصل إلى 86.97 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 11.67 في المئة، ليبلغ 1.13 مليار سهم.

تنويع مصادر الدخل من السبل التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع التأمين، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.115.95 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 2.63 في المئة. هذا وقد تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1.157.71 نقطة مسجلا نمواً بنسبة 4.74 في المئة. تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.83 في المئة مغلقاً عند مستوى 1.201.80 نقطة، ثم جاء قطاع العقار في المرتبة الثالثة، حيث نما مؤشره بنسبة 2.79 في المئة، مقفلاً عند 1.541.12 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الصناعية، والذي أغلق مؤشره عند 1.143.86 نقطة مسجلاً مكاسب بلغت نسبتها 0.28 في المئة.

قطاع العقار احتل المركز الأول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.11 مليار سهم شكلت 37.31 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 2.02 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 35.62 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.13 في المئة بعد أن وصل إلى 914.28 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.49 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 158.67 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.96 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 147.67 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 51.31 مليون د.ك. شكلت 11.80 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«التجاري» يرعى مسابقة «المهارات المهنية» لـ «التطبيقي»

جانب من تكريم «التجاري»

قام البنك التجاري الكويتي برعاية ودعم طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المشاركين في مسابقة المهارات المهنية الخليجية الثالثة والتي أقيمت مؤخرا بمملكة البحرين – المنامة برعاية وحضور سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، رئيس اللجنة الاوليمبية البحرينية.

وفي هذا السياق قالت مساعد المدير العام – إدارة الموارد البشرية في البنك التجاري هدى صادق «إن رعاية البنك لهذه الأنشطة والفعاليات التعليمية المختلفة تأتي بهدف تشجيع الطلبة على تنمية قدراتهم الإبداعية وتطوير مهاراتهم، وفي إطار مبادرات البنك المستمرة لدعم المسيرة التعليمية في دولة الكويت ورعاية أبناء الوطن عند مشاركتهم في المحافل المحلية والإقليمية كونهم السواعد التي سوف تبنى عليها جسور التنمية بدولة الكويت».

وأكدت السيدة هدى صادق حرص البنك الدائم على توطيد أواصر التعاون بينه وبين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي من خلال التواجد في المعارض الوظيفية المختلفة للهيئة لاستقطاب خريجيها للعمل بالبنك، معبرة عن سعادتها الغامرة بحصول الطلبة الكويتيين المشاركين على مراكز متقدمة في هذه المسابقة.

ومن جانبها تقدمت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ممثلة بمديرها العام الدكتور عبد الرزاق النفسي بالشكر والتقدير من البنك التجاري الكويتي لرعايته هذا الحدث الهام والوقوف إلى جانب الطلبة المشاركين في هذه المسابقة وهو ما يجسد أسمى معاني التعاون المشترك بين مؤسسات القطاع الخاص والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

البنك الدولي يمنح 13 فرصة لربح الذهب

أعلن بنك الكويت الدولي عن إقامته اليوم الأحد الموافق 19 مايو 2013 سحب الفترة الأولى من حملته «بطاقات فيزا الدولي بوابتك لربح الذهب»، والتي أطلقها مؤخرا مكافأة لعملائه من حاملي بطاقات «فيزا الدولي»، حيث سيفوز 6 من العملاء المحظوظين بجوائز من الذهب.

وكانت الحملة المميزة التي أطلقها «الدولي» مؤخرا شهدت اقبالا كبيرا وتجاوبا من قبل عملاء البنك، والتي تمنح الفرصة لمستخدمي بطاقات «فيزا الدولي» لدخول السحب والحصول على ثلاثة عشرة فرصة للفوز بالذهب، مقابل كل عملية بقيمة 10 دنانير تتم عبر استخدام بطاقات «فيزا الدولي»، سواء داخل الكويت أو خارجها.

ووصفت انتصار السويدي – مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في البنك، أن هذه الحملة أتت حرصا من بنك الكويت الدولي على خلق طابع مميز وفريد لبطاقات «الدولي» المتنوعة التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، والتزاما من «الدولي» بتوفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية لعملاءه، معربة عن بالغ سعادتها بالاقبال الكبير الذى شهدته هذه الحملة، ومثمنة تفاعل العملاء الحيوى معها. لاسيما وان «الدولي» خصص ورصد للمشاركين في حملته هذه مقدار 2 كيلو من الذهب، سيستفيد منها 13 عميلا من اصحاب الحظوظ السعيدة.. مشيرة الى ان سحب الفترة الاولى سيتم فيه اختيار 6 فائزين. . بحيث يحصل الفائز الأول على ربع كيلو ذهب. بينما يحصل الفائزون الباقون من المركز الثاني وحتى المركز السادس على 100 غرام ذهب لكل منهم.

وأضافت السويدي « أن الفترة الثانية لحملته «بطاقات فيزا الدولي بوابتك لربح الذهب» بدأت من 13 مايو الجاري وتستمر حتى تاريخ 9 من شهر يوليو المقبل، وأن الفرصة ما زالت متاحة لمستخدمي بطاقات «فيزا الدولي» للفوز بالذهب، وذلك مقابل كل عملية بقيمة 10 دنانير تتم من خلال استخدام بطاقات «فيزا الدولي» داخل الكويت وخارجها ووفق الشروط والأحكام، مشيرة أن السحب على الفترة الثانية سيجري في 16 يوليو على 7 جوائز قيمة، هي نصف كيلو من الذهب للفائز الأول، وربع كيلو من الذهب للفائز الثاني، و100 غرام من الذهب للفائز الثالث وحتى السابع».

«الخليج للبتروكيماويات» تحصد جائزة «المشرق لمشروع النفط والغاز»

موظفو الخليج للبتروكيماويات

حصدت مجموعة «الخليج للبتروكيماويات» الرائدة في قطاع النفط العالمي جائزة «المشرق لمشروع النفط والغاز للعام»، وذلك خلال فعاليات حفل الإعلان عن «جوائز ميد لجودة المشاريع 2013» الذي أقيم مؤخرا في فندق جميرا في أبراج الاتحاد بالعاصمة أبوظبي. تقديرا لمشروع «محطة تخزين الوقود الطرفية في ميناء الفجيرة». تسلم الجائزة الوطنية المرموقة كل من منان غويل، مدير «مجموعة الخليج للبتروكيماويات»، وسانجيف سيساوديا، الرئيس التنفيذي للمجموعة.

وفيما يتعلق بالمشروع، تبلغ السعة الإجمالية للمرحلة الأولى من محطة التخزين في ميناء الفجيرة 412 ألف متر مكعب وتعنى بشكل خاص بالمنتجات النفطية من الفئة الثالثة، بما في ذلك زيت الوقود وزيت الغاز ومواد التخفيف.

وتعليقا على الموضوع، قال منان غويل: «يأتي الفوز بجائزة «المشرق لمشروع النفط والغاز للعام» تتويجا للنجاح الكبير الذي حققته المجموعة على هامش إفتتاح «محطة تخزين الوقود الطرفية في ميناء الفجيرة». كما يعد شهادة دامغة تؤكد حرص الشركة على تجهيز المحطة بأحدث الحلول التكنولوجية والنظم المؤتمتة عالية المستوى. ونحن نتوقع أن تكتسب المجموعة مزيداً من الزخم في المستقبل مع مواصلة مسيرتنا الدؤوبة للتوسع على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء.»

ومن جهته، صرح سانجيف سيساوديا، بأن محطات تخزين الوقود الطرفية أصبحت واحدة من الدوافع الرئيسية لنمو المجموعة، وبالتالي، تم وضع خطة إستراتيجية لتوسيع هذا العمل في مختلف المناطق ودمجها مع وحدات الأعمال الاستراتيجية الأخرى.

ويُذكر أن «جوائز ميد لجودة المشاريع»، وبالتعاون مع شركة «إرنست ويونغ»، تهدف إلى تكريم ومكافأة أفضل المشاريع المكتملة وأكثرها تميزا من حيث الجودة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.